

تغطية الإعلام الغربي للحرب في اليمن تفتقد إلى الدقة

الرياض - انتقد أكاديميون سعوديون مختصون في الإعلام، تغطية الإعلام الغربي للحرب اليمنية، معتبرين أنها تتساوى بين الحكومة الشرعية والمليشيات الانقلابية، وأكدوا أن وسائل الإعلام الغربية تفتقر للمعلومات الدقيقة لعدم وجود مراسليها في اليمن. وركز استاذ الإعلام أحمد معيدي على دور الإعلام الأجنبي في تطير الحرب اليمنية وكيفية استغلال جماعة الحوثي وداعية للحرب الإعلامية لتحقيق أهدافهم والتغلغل إلى المفاصل المؤثرة في المجتمع الدولي، ومحاولاتهم المستمرة لتشويه التحالف والشريعة اليمنية، وذلك خلال ندوة افتراضية بعنوان: "إعلام الحرب والسلام"، نظمتها قسم الإعلام في جامعة الملك سعود.

تحدثت حول الحرب اليمنية. وأكد معيدي أن الإعلام الغربي كان في معظم أوقاته متحيزاً في نقل أخبار الحرب اليمنية على أساس أنها صراع بين طرفين متساويين في الحقوق لا على أنه انقلاب وانسلاخ عن الشرعية القانونية والدستورية التي تحكم اليمن متجاهلة الفظائع التي ترتكبها هذه الجماعة في حق اليمن وشعبه ورفضها لكل مبادرات السلام الإقليمية والدولية. وتعدد المصادر التي يعتمد عليها الإعلام الغربي في تغطيته للآزمة اليمنية، وذلك بسبب عدم القدرة على إرسال مراسلين ميدانيين، لكن مع ذلك وقع في فخ التضليل الإعلامي، لعدة أسباب أهمها ضعف إعلام الحكومة اليمنية الشرعية وغياب الدعم له، والإمكانيات المحدودة لصحافييه، مقارنة بالإعلام الحوثي.



أحمد معيدي
الإعلام الغربي كان في معظم أوقاته متحيزاً في أخبار اليمن

واستعرض استاذ الإعلام حسن منصور، دور الإعلام في تغيير موازين القوى على الأرض، وقدرته في تحشيد الجماهير وتعبئتهم لتحقيق النصر في المعارك، ومواطن الخلل في الأداء الإعلامي أثناء الحروب. وأضاف منصور أن التجربة اليمنية يمكن أن تكون ملهمة في هذا المجال إذا التزم الإعلاميون بأعلى درجات المهنية التي لا تعني بالضرورة الحياد بين الشرعية والانقلاب وخصوصاً لدى الإعلاميين اليمنيين الذين يحملون هما وطنياً في استعادة دولتهم وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في بلادهم. وحث الأكاديميون المشاركون في الندوة على تدريب صحافة السلام في كليات الإعلام في الدول العربية، وأكوا على أهمية الدور الإعلامي لتحقيق الاستقرار في المجتمعات ومعالجة أسباب الحروب. وأشاروا إلى مواطن الخلل في الأداء الإعلامي أثناء الحروب.

وكالة تونس للأنباء تقاطع أنشطة الحكومة والأحزاب الداعمة لها

تونس - قرر العاملون في وكالة تونس أفريقيا للأنباء مقاطعة كافة أنشطة الحكومة والأحزاب الداعمة لها حتى الثاني والعشرين من أبريل الجاري، تاريخ الإضراب العام المقرر في الوكالة، على خلفية اقتحام قوى الأمن للوكالة، واقتحام قوات الأمن للثلاث مقر وكالة تونس أفريقيا للأنباء، لفرض تعيين كمال بن يونس مديراً عام للوكالة بالقوة العامة، وطالب الصحافيون عناصر الأمن بالخروج قائلين إن اقتحامها وسيلة إعلام انتهاك غير مقبول.

وقال العالم "التصالح المستدام بين الإعلام والشارع يحتاج إلى جملة من المتطلبات، في مقدمتها المهنية الموضوعية وحرية النقد والتعبير وتوصيل صوت الناس دون قيود، وهذا يحتاج إلى وقت وجهد وإرادة، لكن الشارع وقت التحديات الصعبة لا يستطيع الاستغناء عن الإعلام، والدعاء السياسي أن يتم الحفاظ على هذه المكانة". وما زالت معضلة بعض الجهات المسؤولة عن إدارة وتنظيم المشهد الإعلامي كامنة في أنها تعتبر شغف الجمهور بمعرفة رؤية الحكومة لأي مكانة، مع أن المهمة مرتبطة بتوقيت زمني ولا تخضع للاختلاف والاجتهاد والاشتبك، وبناء على ذلك يصعب الحكم على مدى استعادة الإعلام لمصداقيته دون أن يؤدي كل طرف مهامه على أكمل وجه.

وعقدت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والجامعة العامة للإعلام وفرعاً النقابيتين بالوكالة اجتماعاً طارئاً، بحضور سامي الطاهري الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل المكلف بالإعلام والنشر، بمقر الوكالة. وبعد التداول في المستجدات والحاصلة، أكدت الهياكل النقابية في بيان مشترك "شجبها وإدانتها لانتهاك حرمة وكالة تونس أفريقيا للأنباء واقتحام أعوان الأمن واعتدائهم بالعنف المادي واللغوي على العاملين فيها". وقررت الهياكل المهنية مقاطعة كافة أنشطة الحكومة والأحزاب الداعمة لها.



النقابات المهنية تساند تحرك صحافيي الوكالة

هل تقلص الحكومة من الخطوط الحمراء للإعلام المصري ليقوم بمهامه

القنوات المصرية مطالبة بخطاب عقلاني بعد تقويض إعلام الإخوان



القاهرة - تواجه القنوات الفضائية المصرية تحدي تأكيد جدارتها والارتقاء بمستوى الخطاب وتناول المحتوى السياسي بطريقة عقلانية لاستعادة الجمهور، حيث باتت الساحة أمامها شبه فارغة بعد تقويض السلطات التركية لقنوات جماعة الإخوان التي كانت تتولى التحريض على مصر والانتقاص من الإنجازات الحكومية والتشكيك في جودها السياسية.

القاهرة - تواجه القنوات الفضائية المصرية تحدي تأكيد جدارتها والارتقاء بمستوى الخطاب وتناول المحتوى السياسي بطريقة عقلانية لاستعادة الجمهور، حيث باتت الساحة أمامها شبه فارغة بعد تقويض السلطات التركية لقنوات جماعة الإخوان التي كانت تتولى التحريض على مصر والانتقاص من الإنجازات الحكومية والتشكيك في جودها السياسية.



أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - تواجه القنوات الفضائية المصرية التطورات المتسارعة في ملف سد النهضة الإثيوبي من خلال تكثيف البرامج السياسية، وتقوم بمهمة توصيل رسائل للشارع حول رؤى وتوجهات الحكومة في هذا الملف أو غيره وبتجاهات مختلفة، لاسيما وأنها أصبحت محط الأنظار بعد تهميش قنوات الإخوان في تركيا وتلقيها أوامر بالابتعاد عن السياسة.

ويدرك الجمهور المصري أن نسبة كبيرة من المؤسسات الإعلامية صارت ملكية حكومية، وهي ميزة يمكن الاستفادة منها وقت الأزمات السياسية، لأن ما يصدر عن هذه المنابر ولو كان رأياً وتحليلاً هو في النهاية أقرب إلى وجهة نظر الدولة، ولا تستطيع الإضاح عنها مباشرة، ومن المهم أن تتحلى بمصداقية عالية لاستعادة من فرغ تركه الانصراف العام عن إعلام الإخوان.

وأخذت الحكومة تستثمر في سيطرتها على الإعلام بشكل سياسي أكثر من أي وقت مضى، وهناك برامج تقوم بمهمة توصيل رسائل شبيهة رسمية إلى الرأي العام الداخلي والخارجي، بطريقة هادئة ومقنعة بعيداً عن الصراخ والمبالغة. وتأتي هذه الرؤية من أن الجمهور في مصر أصبح شغولاً بمعرفة الحقائق وما يدور خلف الكواليس حول القضايا القومية، وأمام تمسك الحكومة بالسياسة والدبلوماسية حتى اللحظة الأخيرة في ملف سد النهضة صار الإعلام البديل الأكثر ترجيحاً للبيانات الدبلوماسية.

ولفت صفوت العالم، استاذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة، في تصريح لـ "العرب" إلى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الرسائل السياسية التي يقدمها الإعلام للجمهور نفاية عن الحكومة، ما أوجد مساحة مغفولة من الثقة في المنابر المحلية، خاصة أن التحديات التي تواجه الدولة وطنية بالأساس، وتحتاج إلى إنارة الرأي العام أولاً بأول.

ويصعب فصل الرسائل السياسية للإعلام عن اقتناع بعض دوائر صنع القرار بأن مخاطبة الجمهور بمعلومات وتحليلات وتسريب جزء مما يدور وراء الكواليس بشأن الأزمة يصبان في صالح الدولة دون أن تظهر في الصورة مباشرة. ولذلك ترصد جهات إخبارية كثيرة ما يبثه ويكتبه الإعلام المصري وتنتقل مواقع إلكترونية تابعة لأليس أبابا أو داعمة لها

الجمهور يبحث عن المعلومة في إعلام بلاده

لأن المصداقية الإعلامية يصعب أن تتحقق دون مساندة السلطة. وخلال الأزمات والتحديات الصعبة لا يملك الناس سوى الثقة في توجهات الحكومة والتعامل مع رسائلها الإعلامية كحقائق حين عبور المرحلة الحرجة، لكن العبارة بمدى تدفق المعلومات لتعزيز الشفافية والنصدي للشائعات قبل انتشارها.

وترى بعض الأصوات المؤيدة للتناغم الإعلامي الجماهيري في الأوقات الحرجة أنه يصعب البناء على الحالة الراهنة للخروج بنتيجة مستقبلية مفادها أن الأمور بين الطرفين ستكون خالية من المنغصات، لأن التقارب الحالي محدد المد.

وأوضح صفوت العالم لـ "العرب" أن "تقارب الجمهور والإعلام في الأوقات الحرجة لا يعني أنه تجاوز أزماته وعادت العلاقة بين الطرفين جيدة، فهناك منابر تركت ذكريات سلبية في أذهان الناس يصعب نسيانها مهما بدلت وجوهها الإعلامية".

وقال العالم "التصالح المستدام بين الإعلام والشارع يحتاج إلى جملة من المتطلبات، في مقدمتها المهنية الموضوعية وحرية النقد والتعبير وتوصيل صوت الناس دون قيود، وهذا يحتاج إلى وقت وجهد وإرادة، لكن الشارع وقت التحديات الصعبة لا يستطيع الاستغناء عن الإعلام، والدعاء السياسي أن يتم الحفاظ على هذه المكانة".

وما زالت معضلة بعض الجهات المسؤولة عن إدارة وتنظيم المشهد الإعلامي كامنة في أنها تعتبر شغف الجمهور بمعرفة رؤية الحكومة لأي مكانة، مع أن المهمة مرتبطة بتوقيت زمني ولا تخضع للاختلاف والاجتهاد والاشتبك، وبناء على ذلك يصعب الحكم على مدى استعادة الإعلام لمصداقيته دون أن يؤدي كل طرف مهامه على أكمل وجه.

ويعد اتجاه الجمهور إلى الإعلام التقليدي وقت الأزمات معرفة وجهات نظر السلطة والاقتراب من خطتها ورؤيتها فرصة لاستعادة الثقة المفقودة، يجب استثمارها والبناء عليها لاستعادة المكانة التي احتلتها منصات التواصل الاجتماعي. ويعزز شغف شريحة كبيرة من الجمهور بمعرفة مستجدات قضايا حيوية فكرة إعادة الاعتبار للإعلام التقليدي واحتلال مكانة متقدمة عند الناس، وهي مهمة ليست صعبة، وكل ما في الأمر أن المنابر الموجودة على الساحة لا تغرد بعيداً، ولا تسعى حثيثاً لإطلاع الشارع على المستجدات والقراءات التحليلية بموضوعية ما يفقدها الجمهور.

وقال حسن علي، استاذ الإعلام بجامعة السويس، إن "تقديم المعلومة وقت الأزمة التي تشغل اهتمام الرأي العام كفيلاً باستعادة نسبة كبيرة من ثقة الناس في الإعلام، وتقوم شريحة من المنابر بما هو أكبر من دور الوسيط بين الحكومة والمجتمع، والعكس".

وأضاف لـ "العرب" أن "الإعلام الرسمي يمكنه الوصول إلى مكانة استثنائية عند المتلقي للرسائل، شريطة مده بالمعلومات في الوقت المناسب وليس الحشد، قبل أن يضطر إلى البحث عن منابر بديلة، ونظراً إلى طبيعة تقديم الرسالة الإعلامية وقت الأزمة".

وإذا كان الاعتماد الأكبر من الإعلام على الرسائل السياسية لاستعادة الجماهيرية فإن غياب رصانة ومهارة واحترافية بعض المنابع بحلول دون إقناع المتلقي بالرسالة التي يتم التسويق لها، والخطر هو أن يتحول الأمر إلى محاضرة إعلامية للتوجيه المعنوي على الهواء.

ويعتقد متابعون أن المواطن مهما امتنع من هيمنة الحكومة على الإعلام لا يستطيع الاستغناء عن المنابر الرسمية في الظروف الحرجة، فهي الوحيدة القادرة على توصيل الصوت الرسمي،

مهمة الرد عليها ومحاولة تنفيذها على الفور، وهو ما يضع مسؤولية كبيرة على الإعلام المصري في تحري الدقة والعمق. ويقول خبراء إعلام إن الرسائل السياسية فرصة ثمينة لجذب الجمهور، لأن الفترة الحالية حرجة ومن الخطر اتساع الهوة وغياب الثقة بين الطرفين (المنابر والشارع)، ويحتاج ترميم هذه العلاقة إلى ميزة استثنائية يقدمها الإعلام عند تغطية الأزمة. وتمهد الرسائل التي يتولى الإعلام توصيلها حول القضايا المصرية الطريق لإزالة الخطوط الحمراء التي وضعت أمامه عند الحديث عن هذه الموضوعات، وإلزامها ببث البيانات الرسمية فقط، كما جرى من قبل ومنع مجلس تنظيم الإعلام الإشراف إلى سد النهضة إلا بتصريحات المسؤولين عن الملف.

حسن علي: تقديم المعلومة وقت الأزمة التي تشغل الرأي العام كفيلاً باستعادة نسبة كبيرة من ثقة الناس في الإعلام

وقد يجد المشاهد مذبذبا مقرباً من السلطة يتحدث عكس الاتجاه ويتناول مخاطر التدخل العسكري في سد النهضة وعدم مجازفة مصر بذلك، رغم أن القيادة السياسية المحت لخير الحرب، فيما بدا أن هناك مراجعات للفكرة برمتها، أو فرملة اندفاعات المواطنين الذين انجرفوا نحو دعم الطول العسكرية. وفي فضاء أخرى يتحدث أحد الضيوف المعروف عنهم القرب من الحكومة بكل أريحية عن سيناريوهات محتملة للأزمة إذا فشلت المسارات الدبلوماسية، بما يعني تأكيد رسالة الدولة بأن كل الخيارات مفتوحة، ما يصيب إعلام الخصم بالحيرة.

مصر تواصل الإفراج عن صحافيين متهمين بنشر أخبار كاذبة

القاهرة - أطلقت السلطات المصرية سراح الصحافية سولافه مجدي وزوجها المصور الصحافي حسام الصياد بعد أن أمضيا قرابة العام ونصف العام في الحبس الاحتياطي بتهمة "نشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة إرهابية".

وكتب نقيب الصحافيين المصريين ضياء رشوان على حسابه على فيسبوك "الحمد لله والشكر للنيابة العامة والسلطات القضائية المختصة والجهات المعنية لإخلاء سبيل الزميل حسام الصياد وزوجته الزميله سولافه مجدي".

والتقى القبض على مجدي والصياد، ولما صحافيان مستقلان

في ما فسره متابعون بمساع مصرية لتسوية ملف حقوق الإنسان الذي أثير مرارا في محادثات مصر مع حلفائها الغربيين. وأفرجت النيابة العامة ليل الإثنين الثلاثة عن الصحافي المعارض خالد داوود بعد أن أمضى أكثر من 18 شهراً في الحبس الاحتياطي. وعمل داوود صحافياً في صحيفة "الأهرام ويكلي" الصادرة بالإنجليزية وتولى رئاسة حزب الدستور (الليبرالي) لفترة خلفاً للمؤسس الحزب محمد البرادعي حائز جائزة نوبل للسلام وأبرز الشخصيات المعارضة التي لعبت دوراً هاماً في إسقاط الرئيس حسني مبارك عام 2011.

ويعملان لصالح العديد من الصحف، في نوفمبر 2019 في مقهى في إحدى ضواحي القاهرة، وظلا منذ ذلك الحين محبوسين احتياطياً قيد التحقيق في اتهامات بنشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة إرهابية من دون إحلتها إلى المحكمة.

ويحق للنيابة العامة إطلاق سراح المحبوسين احتياطياً في أي وقت. وبحسب القانون المصري يمكن أن يستمر الحبس الاحتياطي لمدة عامين في كل قضية. وبدأت السلطات المصرية منذ مطلع العام الحالي بإطلاق سراح العديد من الصحافيين المتهمين بنشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة إرهابية،